الشيعة والطوائف الإسلامية الأُخرى

يرى الشيخ ابن تيميّة أنّ «الرافضة بأصنافها، غاليها وإماميّها وزيديّها، كفّروا الأُمّة كلّها أو ضلّلوها، سوى طائفتهم التي يزعمون أنّها الطائفة المحقّة، وأنّها لا تجتمع على ضلالة»[1].

ونقل هذا القول طائفة ممّن ردّد أقواله بلا رويّة[2]، ناسياً أو متناسياً أنّ هذا الكلام أكثر انطباقاً على ابن تيميّة من أي شخص آخر أو فئة أُخرى.

والغريب أنّ بعض من انتصر بهذا القول وانتصر له ينقل إلى جانبه قوله: يعتقد ابن تيميّة أنّ أهل السُنّة هم وحدهم الّذين يأخذون بالقصد والعدل في طريقتهم من بين جميع فرق المسلمين![3].

فهذا القول الواحد صار له حسنة، ولغيره سيّئة!.

وهو القائل دائماً: «إن أهل السُنّة لم يتّفقوا قطّ على خطأ»، «ولا يتّفقون على ضلالة»، «وما خالفتهم طائفة في أمرٍ اتّفقوا عليه إلّا والصواب معهم، والخطأ مع غيرهم»[4].

---

(١) منهاج السُنّة ٣: ٣٩.

(٢) أستثني منهم في ما وقفت عليه: الأُستاذ محمّد أبو زهرة، والأُستاذ عبدالرحمن بدوي في (الفقيه المعذّب)، والأستاذ محمّد حربي في (ابن تيميّة وموقفه من أهمّ الفرق والديانات) إذ أعرض عن هذا وصرف كلام ابن تيميّة إلى الباطنيّة.

(٣) أبو الحسن الندوي: الحافظ ابن تيميّة: ٢٧٨.

(٤) منهاج السُنّة ٢: ١٤، ١٧، ٧٥، ٩١.

وهل سلم أحد يختلف مع ابن تيميّة في مسألة من أن يجعله ضالاً، أو من اتباع اليهود والنصارى، أو فراخ الفراعنة والهنود واليونان ؟!.

وهو عندما يتبنّى عقيدة الحشويّة في الصفات يصف جميع فرق المسلمين الّذين لا يقولون قوله بأنّهم «الخارجين المارقين من شريعة الإسلام»[١] في كتاب أسماه (الردّ على الطوائف الملحدة) ولا يعني بهم الهنود واليونان واليهود والنصارى، وإنّما يذكر فيه طوائف المسلمين جميعاً إلّا من وافقه، وقد علمنا أنّه لم يوافقه أحد إلّا الغوغاء من أتباعه.

وابن تيميّة هو الذي يعتقد أنّ جميع المسلمين في النار إلّا أهل السُنّة[٢]، ويستدلّ لعقيدته هذه بالحديث الذي ردّه الأكابر من علماء أهل السُنّة:

يقول: «لمّا أخبر النبيّ أنّ أُمّته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، كلّها في النار إلّا واحدة وهي الجماعة، وفي حديث عنه أنّه قال: هم ما كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي، صار المتمسّكون بالإسلام المحض الخالص من الشوب هم أهل السُنّة والجماعة»[٣].

فمستنده في عقيدته إذن جملتان زيدتا في الحديث: الأُولى: «كلّها في النار إلّا واحدة، وهي الجماعة». والثانية: «هم ما كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي».

فما نصيب هاتين الزيادتين من الصحّة ؟.

يقول الألباني: قال رسول الله: «افترقت اليهود على إحدى أو اثنتين

---

(١) الفتاوى الكبرى ٦: ٣٣٢.

(٢) العقيدة الواسطية: ١٤، ١٣٠.

(٣) العقيدة الواسطية: ١٥٦، الوصية الكبرى: ١٢.

وسبعين فرقة، وتفرّقت النصارى إلىٰ إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أُمّتي علىٰ ثلاث وسبعين فرقة».

ثمّ قال: هذا الحديث بهذا النصّ أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجة وابن حبّان والحاكم. أمّا الزيادة «كلّها في النار إلّا واحدة» فلم ترد في شيء من المصادر.

قال ابن الوزير في كتابه (العواصم والقواصم) ما نصّه: إياك أن تغترّ بزيادة «كلّها في النار إلّا واحدة» فإنّها زيادة فاسدة، ولا يبعد أن تكون من دسيس الملاحدة، وقد قال ابن حزم: إنّ هذا الحديث لا يصحّ!.

هذه هي الزيادة الأُولى، فماذا عن الزيادة الثانية والتي لم ترد أيضاً في المصادر؟.

قال الألباني: الحديث بهذه الزيادة «ما أنا عليه وأصحابي» أخرجه العقيلي في الضعفاء، وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير وقال: لم يروه عن يحيى إلّا عبدالله ابن سفيان، قال العقيلي: لا يتابع علىٰ حديثه[1].

هذا هو مستنده في عقيدةٍ قذف بها الأُمّة في جهنّم، فأيّة عقيدة هذه التي تقوم على مثل هذا المستند، وأين تبلُغ بصاحبها؟!.

فحين يقف المرء علىٰ مثل حديث «تفترق أُمّتي علىٰ ثلاث وسبعين فرقة» فأين ينشد النجاة؟ أفي زيادات ليس لها مصدر، وأحسن ما يقال فيها أنّها ضعيفة، ولو جازف بعضهم وزعم صحّتها فهو لا ينفي أبداً أنّها من أخبار الآحاد؟!.

أم ينشد النجاة في الصحيح المتواتر عند جميع المسلمين؟!.

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة ١: ٣٥٦ ـ ٣٦٢، الصحوة الإسلامية للدكتور يوسف القرضاوي: ٣٤ ـ ٣٨.

إنّ العصبيّة لا تهدي إلى الحقّ، كما أنّ اتّباع الحقّ لا يعود بنا إلى العصبيّة أبداً.

تُرى ماذا سيغني هذا اللعب بالدين وإضلال بسطاء المسلمين، هل سيجعل الحقّ باطلاً والباطل حقّاً؟!.

أليست هذه هي العصبيّة التي تُذلّ العالقة؟.

---

(١) منهاج السُنّة ٢: ٨٣، ونحوه في ٤: ١١١.

(٢) منهاج السُنّة ٢: ١٠٠.